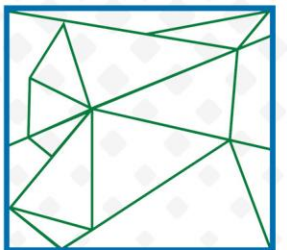


311 حالة اعتقال تعسفي في عفرين خلال النصف الأول من عام 2022



آب / أغسطس 2022

سوريون
من أجل
الحقيقة
والعدالة
Syrians
For Truth
& Justice



311 حالة اعتقال تعسفي في عشرين خلال النصف الأول من عام 2022

شملت الاعتقالات 12 امرأة وطفل وفقد 28 شخصاً فيما قتل شخصين بسبب التعذيب وأخذت مبالغ مالية كفدية من معظم المفرج عنه

1. ملخص:

وثقت "سوريون" من أجل الحقيقة والعدالة" اعتقال ما لا يقل عن 311 شخصاً في منطقة عفرين السورية (ذات الغالبية الكردية)، خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2022. كان من بينهم 12 امرأة وطفل.

وتمّ توثيق إطلاق سراح 282 شخصاً، من مجموع عدد المعتقلين/ات، وتسجيل وفاة شخصين على الأقل، [أحدهم](#) توفي في إحدى المشافي التركية بعد نقله من مشفى عفرين العسكري نتيجة نزيف في الدماغ بسبب ضربه على منطقة الرأس من قبل عناصر من "أحرار الشرقية. بينما قتل [الآخر](#) بسبب التعذيب الوحشي الذي تعرض له على يد عناصر من فصيل "فيلق الشام"، وكلاهما يتبعان للجيش الوطني السوري/المعارض.

الإحصائية (311) شملت الأشخاص الذين تمّ احتجازهم سواء لأسباب سياسية (أحياناً لكونهم فقط من المكون الكردي حسب شهادات حصلت عليها سوريون من أجل الحقيقة والعدالة)، أو بهدف الابتزاز وتحصيل فدية مالية، أو بغرض [تهريب](#) السكان الأصليين ودفعهم إلى مغادرة المنطقة.

لم تستطع "سوريون" الحصول على معلومات حول مصير 28 شخصاً من مجمل اعتقالات النصف الأول من عام 2022، التي تمّ توثيقها والتحقق منها بالاسم والكنية ومكان الاعتقال والتاريخ والجهة المسؤولة عن الاعتقال، وبعض المعلومات الإضافية الأخرى.

يشار إلى أن الرقم (311) يشمل فقط الأشخاص الذين تمّ تحويلهم إلى أماكن احتجاز تابعة لأجهزة أمنية أخرى (مثل الشرطة العسكرية)، وذلك بعد اعتقالهم من قبل فصائل معارضة سورية مسلحة تمتلك السيطرة الفعلية على القرى والبلدات.

ولا تمتلك "سوريون" معلومات كافية عن أعداد المحتجزين/ات في مراكز الاحتجاز السرية التابعة لتلك الفصائل (أي من لم يتم تحويلهم إلى جهات أمنية أخرى)، وتعتقد أنّ العدد الفعلي لحالات الاعتقال هي أعلى بكثير من الرقم الوارد في هذا التقرير.

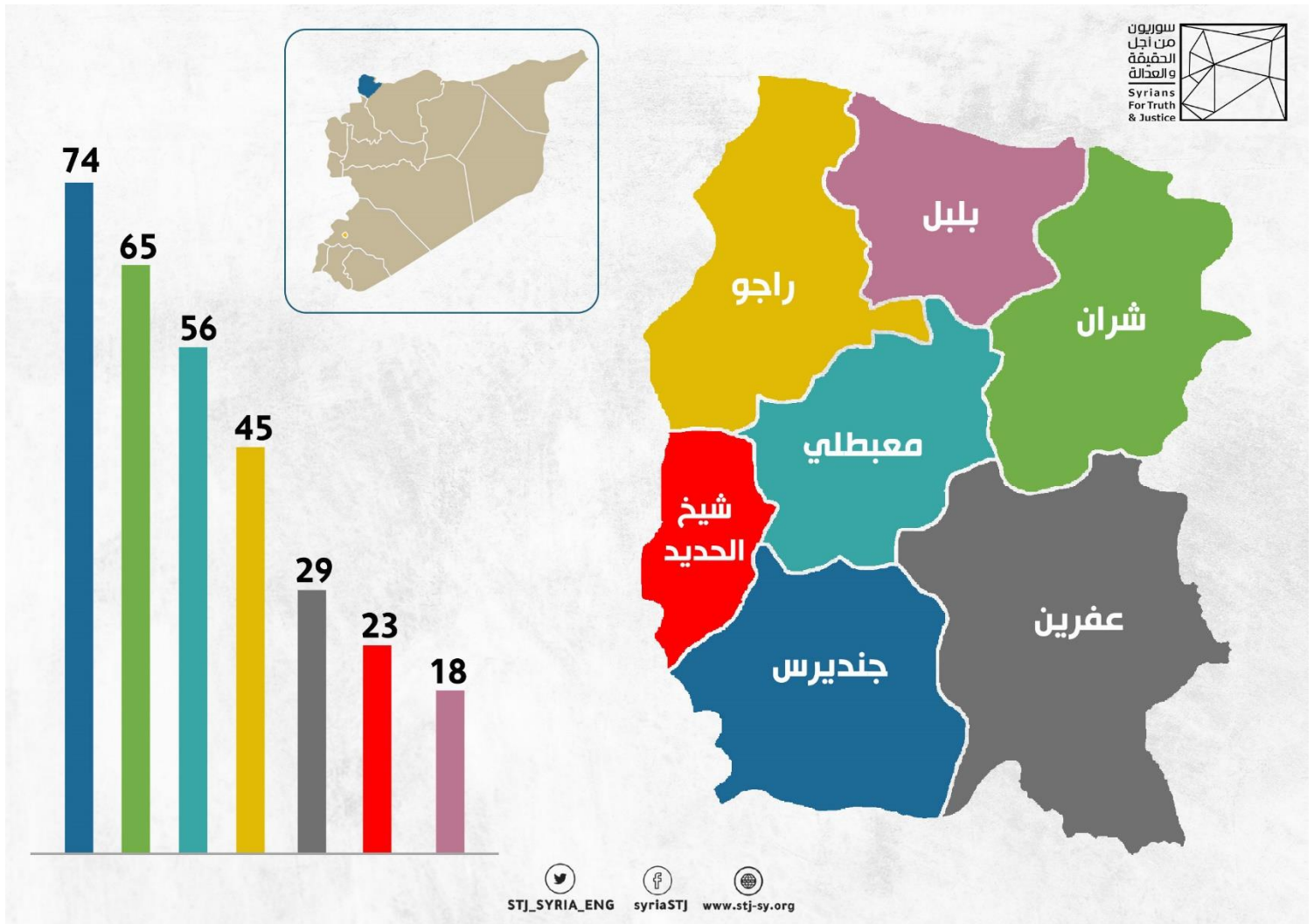
وكانت "سوريون" قد [وثقت](#) اعتقال ما لا يقل عن 584 شخصاً خلال العام 2021، إضافة إلى نشر تقارير عدة حول اعتماد الفصائل المسيطرة على الاعتقال كمصدر [لتمويل](#) الفصيل إلى جانب الانتهاكات الأخرى التي يتم ارتكابها بهدف جمع المال من السكان المحليين.

2. إحصائيات وأرقام:

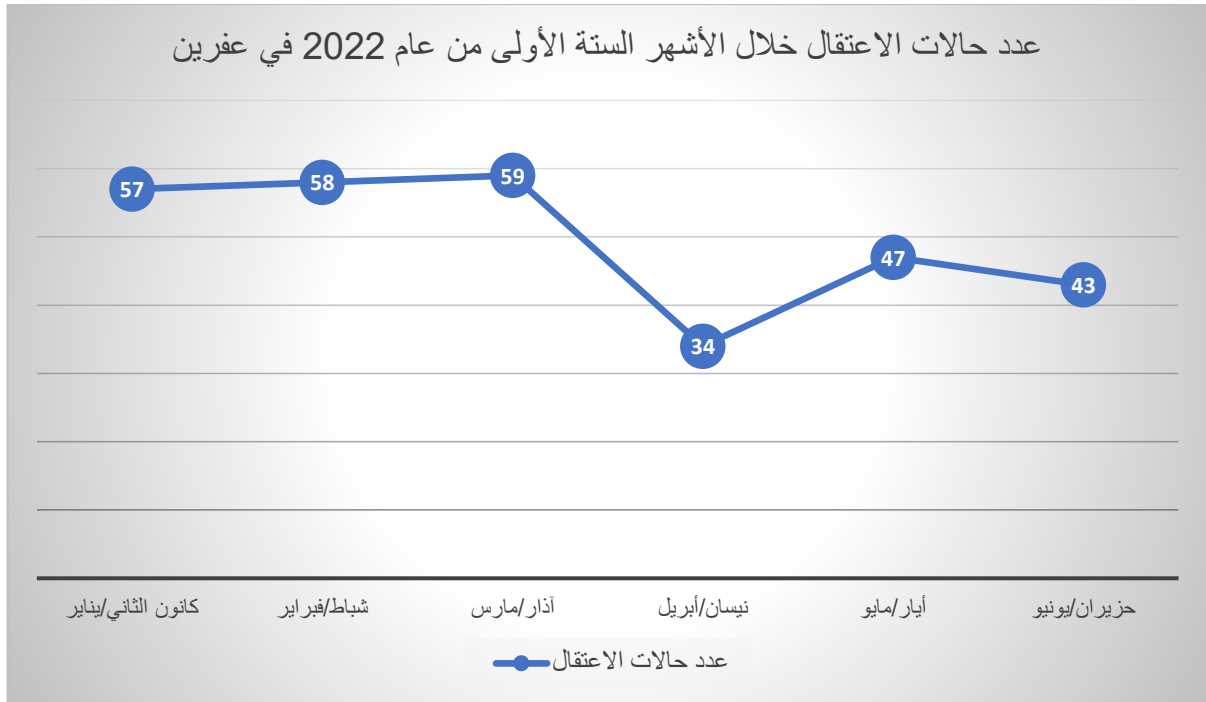
توزعت عمليات الاعتقال على النواحي السبع لمنطقة عفرين، حيث تمّ توثيق 74 عملية اعتقال في ناحية جنديرس و65 عملية اعتقال في ناحية شران و56 عملية اعتقال في ناحية معبطل و45 عملية اعتقال في ناحية راجو و29 عملية اعتقال في ناحية عفرين و23 عملية اعتقال في ناحية شيخ الحديد و18 عملية اعتقال في ناحية بلبل.

تمت عمليات الاعتقال هذه على يد 19 جهة/فصيل/جهاز أمني، وكان من أبرزها جهاز الشرطة العسكرية المسؤول عن اعتقال 123 شخصاً، وفصيل "فيلق الشام" المسؤول عن اعتقال 57 شخصاً في حين اعتقل جهاز الاستخبارات التركية 42 شخصاً.

تظهر الرسوم البيانية التالية التوزيع الجغرافي لعمليات الاعتقال والإفراج حسب مكان وزمان الوقوع والجهة المسؤولة عنها.

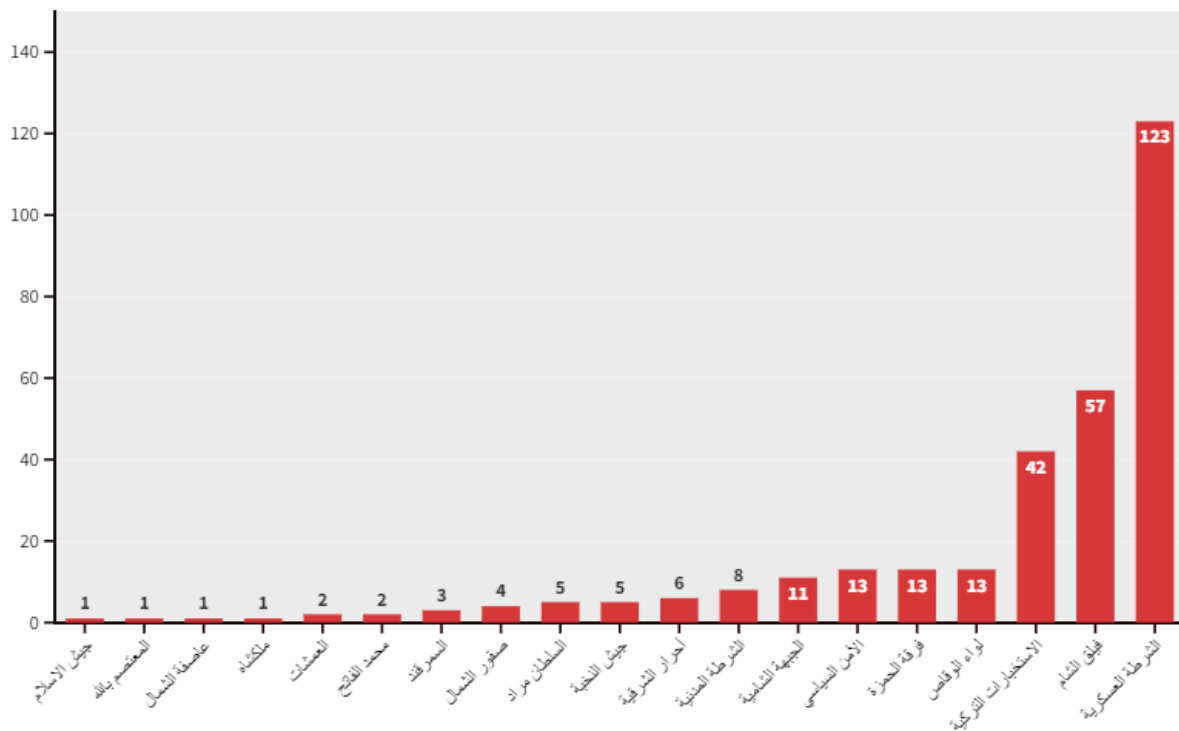


صورة رقم (1) - توزيع حالات الاعتقال في عفرين خلال الأشهر الستة الأولى من العام 2022. حيث وثقت "سوريون" العدد الأكبر من حالات الاحتجاز في منطقة "جنديرس" تلتها "شران" ثم "معبطلي".



صورة رقم (2) - توزع حالات الاعتقال في عشرين حسب الأشهر خلال الستة أشهر الأولى من عام 2022.

الجهات المسؤولة عن عمليات الاعتقال في منطقة عفرين خلال الستة أشهر الأولى من العام 2022



المصدر: فريق رصد سوريون من أجل الحقيقة والعدالة

صورة رقم (3) - توزع حالات الاعتقال في عشرين خلال الستة أشهر الأولى بحسب الجهة المسؤولة.

3. بنفس التهم.. اعتقال متكرر بهدف جمع المال:

أفادت مصادر محلية عدّة متواجدة في قرى مختلفة في عموم منطقة عفرين في حديثها لـ"سوريون"، بأن معظم الأشخاص الموثق اعتقالهم لدى المنظمة خلال عام 2022، سبق أن تعرضوا للاعتقال مرتين على الأقل خلال الأعوام السابقة، على يد فصائل مهيمنة وجهاز الشرطة العسكرية، وبنفس التهم الموجهة إليهم، وذلك رغم دفعهم غرامات مالية، وتنفيذ "الأحكام القضائية" الصادرة بحقهم آنذاك.

ومن خلال التواصل مع عدد من المعتقلين وعائلاتهم وعدد من السكان المحليين في منطقة عفرين تبين أن التهم اتخذت عدة صيغ، كان أبرزها:

1. أداء خدمة التجنيد الإلزامي لدى الإدارة الذاتية السابقة.
2. حمل السلاح إلى جانب "حزب العمال الكردستاني".
3. الانتساب إلى "حزب العمال".
4. "العمل في مؤسسات مدنية تابعة لـ"حزب العمال".
5. المشاركة في لجان الحراسة المحلية ونقل أموال أو سلاح.

وأكدت المصادر أن الأشخاص الذين تم اعتقالهم من قبل جهاز الشرطة العسكرية، وتم إحالتهم إلى المحكمة قد دفعوا غرامات مالية متفاوتة تبعاً للتهم الموجهة. فالغرامة المفروضة على الأشخاص المتهمين بالانتماء والقتال إلى جانب "حزب العمال" تتراوح بين 700 إلى 800 ليرة تركية ويضاف إلى الغرامة المالية عقوبة السجن لمدة شهرين، ويمكن للمعتقل دفع بدل مالي عن كل يوم سجن قدره 10 ليرات تركية.

والمعتقلين بتهم تتعلق بعملهم السابق في مؤسسات مدنية مثل البلديات أو المدارس، فتقدر الغرامة المفروضة عليهم بنحو 250 إلى 300 ليرة تركية مع السجن لمدة أقصاها 15 يوماً.

أما الأشخاص الذين يتم اعتقالهم على يد الفصائل المسيطرة على الأرض يقوم ذويهم بالتفاوض مع قائد المجموعة على دفع مبلغ من المال لقاء إطلاق سراح المعتقل، ويصل هذا المبلغ في بعض الحالات التي وثقتها واطلعت عليها "سوريون من أجل الحقيقة" إلى 3000 دولار أمريكي، وبشكل وسطي يقدر بـ 1200 إلى 1500 دولار أمريكي.

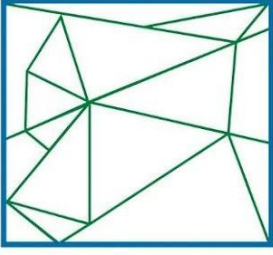
أحد المعتقلين الذين تم اعتقالهم خلال شهر نيسان/ أبريل من العام الجاري على يد فصيل محلي في ناحية راجو وتم إطلاق سراحه بعد أن دفع مبلغاً قدره 2700 دولار أمريكي، أكد لسوريون اعتقاله عدة مرات منذ سيطرة "الجيش الوطني" وتركيا على منطقة عفرين في آذار 2018.

وذكر الشاهد الذي تحفظت "سوريون" على هويته لأسباب أمنية، أنه في كل اعتقال توجه له التهمة ذاتها وهي "أداء واجب الدفاع الذاتي" خلال سيطرة "قوات سوريا الديمقراطية/قسد" على المنطقة. كما تعرض للتعذيب خلال اعتقاله الأخير الذي استمر 13 يوماً، وأرسل الفصيل الذي اعتقله مقاطع مصورة إلى عائلته تظهر التعذيب الذي تعرض له، ولك من أجل ابتزازها وإجبارها على دفع فدية. نص الشهادة:

"منذ سيطرة الجيش التركي والفصائل على المنطقة تعرضت للاعتقال عدة مرات، في كل مرة كان يتم اعتقالي ليومين أو ثلاثة في مقر الفصائل، وكانت التهمة دائماً هي قيامي بواجب الدفاع الاجباري/التجنيد الإلزامي ضمن وحدات حماية الشعب والPKK. وفي إحدى المرات خضعت لتحقيق مطول حول التهمة ذاتها في مقر الشرطة العسكرية وقدمت إفادة مفصلة، لكن الفصائل ماتزال تعتقلني للتهمة ذاتها. مؤخراً وفي شهر نيسان/أبريل 2022، تعرضت لاعتقال على يد مجموعة من فرقة الحمزة، حيث قامت المجموعة بمداهمة منزلي قرابة منتصف الليل وتم اعتقالي بتهمة التجنيد، تم احتجازي في أحد مقرات الفصيل، وخلال فترة الاعتقال تم تعذيبني باستخدام أسلوبي الشبح والدولاب، وقام العناصر بتصويري أثناء عملية التعذيب."

وختم المصدر:

"استمر اعتقالي مدة 13 يوماً، وعندما تم إطلاق سراحي علمت من عائلتي أن عناصر المجموعة كانوا يتواصلون معهم وطلبوا منهم مبلغ 5 آلاف دولار مقابل إطلاق سراحي، كما قاموا بإرسال مقاطع فيديو تظهر التعذيب الذي تعرضت له من أجل ابتزاز العائلة وإجبارهم على دفع المبلغ، أخبرتني عائلتي أنهم تفاوضوا مع المجموعة واتفقوا على دفع مبلغ 2700 دولار لقاء الافراج عني."



من نحن؟

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة (STJ) منظمة غير حكومية وغير ربحية، تعمل على رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا. تم تأسيس المنظمة عام 2015، ومقرها فرنسا منذ عام 2019.

"سوريون" منظمة حقوقية سورية، مستقلة و غير منحازة تعمل في جميع أنحاء سوريا. تقوم شبكتنا من الباحثين/ات الميدانيين/ات برصد انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث على الأرض في سوريا والإبلاغ عنها عبر جمع الأدلة، بينما يقوم فريقنا الدولي من خبراء/ات حقوق الإنسان والمحامين/ات والصحفيين/ات بحفظ الأدلة، فحص الأنماط التي تتخذها الانتهاكات، وتحليل ما ينجم عن هذه الانتهاكات من خرق للقانون السوري المحلي والقوانين الدولية.

نحن ملتزمون بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع أطراف النزاع السوري، وإيصال أصوات ضحايا الانتهاكات من السوريين، بغض النظر عن العرق، الدين، الانتماء السياسي، الطبقة الاجتماعية، و/أو الجنس. يقوم التزامنا برصد الانتهاكات على فكرة أن التوثيق المهني لحقوق الإنسان الذي يلبي المعايير الدولية هو الخطوة الأولى لكشف الحقيقة وتحقيق العدالة في سوريا.



WWW.STJ-SY.ORG



[STJ_SYRIA_ENG](https://twitter.com/STJ_SYRIA_ENG)



EDITOR@STJ-SY.ORG